

الطريق إلى الدولة المدنية مفتوح في السودان

إلغاء حد الردة وتقييد الإعدام أولى خطوات الثورة التشريعية



عهد جديد

عقوبات على من يعلن تكفير شخص أو طائفة أو مجموعة بالسجن لعشر سنوات أو بالغرامة أو العقوبتين معاً، إلى جانب استحداث مادة تحمل رقم "141" خاصة بتجريم ختان الإناث بكل أنواعه وعقوبة كل من يرتكبه بالسجن ثلاث سنوات بالإضافة إلى توقيع غرامة مالية.

تعديلات جريئة

يعتقد المجتمع المدني أن هناك رغبة جادة من السلطة الانتقالية لإنشاء دولة مدنية يتمتع فيها المواطن بكافة حقوقه الأساسية، لكنهم في الوقت ذاته لديهم تحفظات على التسريع ببطء نحو هذا التحول، ويعتقدون أن الأمر يخضع لطريقة إدارة البلاد التي تعاني تأخرًا في ملفات عديدة على رأسها ملف السلام وتدشين المنظومة التشريعية. ويذهب البعض من المراقبين للتاكيد على أن قانون مفضية إصلاح المنظومة الحقوقية والعدلية التي أقرها المجلس الانتقالي مقدمة لتسريع محاكمات رموز نظام البشير، ونهائي ثقافة الإفلات من العقاب التي كانت سائدة في عهده، عبر تأسيس إطار قانوني يتناسب مع التغيير السياسي الذي شهدته البلاد.

حظيت الحكومة عبر التعديلات برضاء واسع في الداخل، وبعثت برسائل للخارج تفيد بأنها ماضية في بناء دولة ديمقراطية

واعتبرت رئيسية تحرير صحيفة "الميدان" السودانية إيمان عثمان التعديلات الجديدة بداية لإحداث ثروة تشريعية على قوانين عديدة مازالت قائمة وتفيد الحريات، وأن الفترة المقبلة سوف تكون بحاجة إلى إجراءات سريعة وأكثر حسماً للتعامل مع قوانين الأحوال الشخصية التي من الواجب إلغاؤها بالكامل وإعداد أخرى بدلا منها.

وأوضحت لـ"العرب" أن القوانين المرتبطة بتنظيم الإعلام بحاجة إلى تعديلات تعالج العيوب الحالية في قوانين الصحافة والمطبوعات، بما يضمن حرية الصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة لتكون بالتوازي مع تلك التي أقرتها السلطة الانتقالية بشأن النشر الإلكتروني الذي يحمي حرية المواطنين في الوصول إلى معلومات صحيحة وخلصت إلى أن "المضي قدما لتأسيس دولة مدنية يقترن بإقرار السلام الشامل غير المتقوص، حيث يشمل جميع الحركات المسلحة في الهامش، وأن وجود أي نقوب في هذا الملف يهدد جميع المكتسبات التي حققتها الثورة السودانية حتى الآن".

حظيت برضاء واسع في الداخل عبر المكونات الثورية والحركات المسلحة، وبعثت برسائل للخارج تفيد أنها ماضية في بناء دولة ديمقراطية مدنية لكنها تحتاج إلى الدعم لتجاوز أوضاعها الصعبة.

وأسهمت القرارات القضائية التي اتخذتها السلطة الانتقالية في شهر نوفمبر الماضي في تحسين صورتها الخارجية وقوبلت بترحيب دولي واسع، لكنه اقترن بمطالباتها للمضي قدما في إلغاء باقي القوانين التي تحد من الحريات، وهو أمر يسير بصورة سريعة حال جرى التوافق على تشكيل المجلس التشريعي الذي يتولى مسألة تعديل القوانين. وألغت الحكومة السودانية نهاية العام الماضي قانون "النظام العام والأداب العامة" الذي كان يتيح جلد العديد من النساء أو سجنهن لثلاثين الأسباب مثل ارتداء ملابس "فاضحة" أو استهلاك الكحول.

وأكد عضو الجبهة الديمقراطية للحاميين، نصر الدين يوسف، أن التعديلات تتفق مع التحول الديمقراطي الحاصل، وتتماشى مع مقصديات الوثيقة الدستورية ومطالبات ثورة ديسمبر وشعاراتها التي ركزت على إصلاح البنية التشريعية في البلاد، وأضاف لـ"العرب" أن الحكومة عمدت إلى مراعاة تعديل القانون الجنائي عبر إلغاء المواد التي تركز لاضطهاد المرأة والتصديق على حرية الاعتقاد، لأن تلك القوانين هدفت بالأساس إلى حماية حكم عمر البشير وتكريس نظامه، وهو الذي وضع قوانين مثله للإنسان ساعدت سلطته القمعية والاستبدادية على التحكم في الشعب.

وتضمنت التعديلات التي أقرها مجلس السيادة إلغاء المادة "125" من القانون الجنائي السوداني الخاصة بتجريم الزنى الفاضح، وإلغاء المادة "126" الخاصة بحد الردة، واستحداث مادة جديدة تجرم التكفير وتضع

أقدم السودان على تعديلات قانونية جريئة عبر إلغاء حد الردة وتقييد الإعدام، في خطوة تعكس رغبة حكومة عبدالله حمدوك في استرضاء الشارع بطمأنته على مصير مدنية الدولة واستكمال أهداف ثورة ديسمبر وإيفائه بالوعود. كما يوجه من خلال هذه الثورة التشريعية رسائل إلى الخارج تهدف إلى تحسين صورة البلد وتؤكد مضييه في إرساء تحول ديمقراطي حقيقي.

الخرطوم - أوقفت القوانين التي أقرها

مجلس السيادة السوداني، الجمعة، وتمنحها رئيس الحكومة عبدالله حمدوك، السبت، الجدل حول مصير مدنية الدولة، لأنها ترمي إلى إصلاح المنظومة العدلية وتدخل تعديلات على قوانين الحريات العامة في البلاد وألغت حد الردة، ووضعت قيوداً على تطبيق حكم الإعدام، بعد أن طالبت مواد حدث من قدر المرأة وكرامتها، وهي التي شاركت بفاعلية في إجاح ثورة ديسمبر.

وتقطع القوانين الجديدة صلات

السودان بنظام الإنقاذ الذي عمد إلى تدشين دولة مفصلة على مقياس تيار الإسلام السياسي، في خطوة تدفع نحو مزيد من إجراءات التحول نحو بناء دولة مدنية حديثة. ويبدت السلطة الانتقالية أكثر إبداعاً بأن نجاح التحول الديمقراطي سيكون مقترنا بمنظومة قانونية تساهم بتطورات المجتمع الذي لفظ الحركة الإسلامية.

وشملت القوانين تجريم ختان الإناث والإقرار بحق المرأة في اصطحاب أطفالها في حال السفر خارج السودان، وإلغاء المادة الخاصة بالزنى الفاضح، ومنعت التعديلات الجديدة تطبيق حكم الإعدام على من لم يبلغ سن النامة عشرة من عمره، واستندت أيضاً من بلغ سن السبعين من حكم الإعدام، فيما عدا جرائم الصدور والقصاص والجرائم الموجهة ضد الدولة وجرائم المال العام.

وأقر الفريق أول عبدالفتاح البرهان تعديلات على قوانين مكافحة جرائم المعلوماتية وشدت العقوبات الخاصة بحماية حقوق المستخدم والحفاظ على الخصوصية ومنع انتشار الشائعات

جمامم المقاومين عادت إلى الجزائر، لكن التاريخ لا يمكن أن يمحي

عاقلة في ذاكرة الجزائريين بسبب الفظائع التي ارتكبتها الجيش الفرنسي في حقهم.

وقد استعمل المحتلون الفرنسيون مادة النابالم الحارقة، وكانوا وراء "اختفاء" الآلاف. وإن يكون من السهل طي صفحة تلك السنوات المريرة. وجعلت الكتب الأخيرة لجمهورية فرنسا أوسع يدرك ما حدث بين عامي 1954 و1962، حيث تعمدت المناهج المدرسية إخفاء فضائع التاريخ.

ومنذ مطلع القرن الحالي، أعاد متحف الإنسان في باريس "تذكارات" استعمارية أو أنثروبولوجية سابقة إلى نيوزيلندا وجنوب أفريقيا. وفي 2011، عثر عالم الأنثروبولوجيا الجزائري فريد بلقاضي على أربعين جمجمة من بين 18 ألف مخزنة في متحف باريس وطالب بعودتها إلى وطنه.

لكن فرنسا لم تتحرك إلا بعد ارتفاع أصوات كبار المؤرخين مثل باسكال لانشار وبنجامين ستورا مع عرضة نشرتها صحيفة لوموند اليومية في ديسمبر 2016. وخلال زيارته للجزائر في ديسمبر 2017، قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إنه على استعداد لإعادة الجمجمة إلى الجزائر. وفي يناير 2020، تقدمت الجزائر بطلب رسمي لاستعادة الرفات ومحفوظات أخرى.

بغض النظر عن الأعداء التي قد تعتمدها فرنسا لتبزي سلوكها السابق في الجزائر، فإن على المجتمع الفرنسي أن يطلع على تاريخه

وبعد التكريم العسكري وعرضها في قصر الثقافة، دفنت الجمجمة في مقبرة العالبة إلى جانب الشهداء الآخرين، والأمير عبدالقادر والرؤساء السابقين.

فاضت المشاعر في الجزائر ولسبب وجيه. فعلى عكس تونس والمغرب المجاورتين، اللتين احتلتها فرنسا في ما بعد تحت وضع "الحماية" ضمن وزارة الخارجية الفرنسية، انهيارت الدولة الجزائرية وتمزق نسيجها المجتمعي إلى أشلاء. ولا تزال آثار الحقبة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر باقية حتى اليوم، فقد ظل أهلها "هباء منثورا" من البشر مثلما وصفها الجنرال ديغول بأزراء، ووكرا للصوص كما قال أحد المعتقلين الإنجليز في 1728. وبغض النظر عن الأعداء التي قد تعتمدها فرنسا لتبزي سلوكها السابق للجزائر، فإن على المجتمع الفرنسي وأيضا المجتمعات الإنجليزية والأمريكية، أن تطلع على تاريخها. ففي الوقت الذي كانت الليبرالية النامية، البرجوازية الأوروبية، تميل فيه إلى تقييد سلطة حكامها غير الخاضعة للمساءلة وتوظيف القانون لتقويض إساءة استخدام السلطة وحماية أبسط حقوق الشعوب، كانت تنتهك هذه المبادئ في تعاملها مع الشعوب التي استعمرت أراضيها.

واستمر هذا لأكثر من قرن. ولكن اللافت هو أن الضحايا هم الذين يعيدون كتابة التاريخ اليوم ليصوّروا انتهاكات المتصرين السابقين، أي القوى الاستعمارية. أما في الشرق الأوسط الكبير، لا بد أن يحدث ذلك عاجلا أم آجلا، مع التاريخ الفلسطيني والصراع على الأرض المستمر مع إسرائيل.



ألفام الذاكرة تشوش العلاقات الفرنسية - الجزائرية

فرانسيس غيليس
باحث مساعد في مركز
برشلونة للشؤون الدولية



في 26 نوفمبر 1849، وبعد حصار دام أربعة أشهر، اقتحم 6 آلاف جندي فرنسي بقيادة الجنرال هيربيلون واحة زعتشة المحصنة في جنوب شرق الجزائر. اقتصر قائمة الناجين آنذاك على ثلاثة أشخاص فقط من أصل 800 شخص. نجا الشيخ أحمد بن زيان ونجله البالغ من العمر 15 عاما ومرابط. أما الباقيون فقد قطعت رؤوسهم ووضعت على الرماح في بلدة بسكرة المجاورة.

ووفق روايات تاريخية، فإن الاستعمار الفرنسي عمد في منتصف القرن التاسع عشر، بعد إخماد ثورات شعبية ضد الاحتلال في الجزائر إلى قطع رؤوس قادة المقاومة ومرافقيهم انتقاما منهم، ونقلها إلى فرنسا، إلى أن عرضت في متحف "الإنسان" بباريس.

كان هذا السلوك مألوفاً من قوات الاستعمار الفرنسي للجزائر طيلة 132 عاما (1830 - 1962). وقد تحدث الحكام العامون الأوائل عن رغبتهم في القضاء على العرب مظلمة كان المستعمرون الأوروبيون يفتخرون في محو الأميركيين الأصليين.

وكتب الجنرال توماس بوغود، وهو حاكم فرنسي في أربعينات القرن التاسع عشر، إلى صديق بعد استسلام أحد مقاتلي المقاومة الجزائرية البارزين، الأمير عبدالقادر، "لقد سئموا القتال... ولا عجب في ذلك مع الخراب والدمار".

حينها، كان حرق المحاصيل وقطع الأشجار وتسميم الآبار سياسة مدروسة وصفها المؤرخ جيمس ماكديغال في كتابه "تاريخ الجزائر" بأنها إهدار للقاعدة البيئية الجزائرية. كما كتب السياسي والمؤرخ الفرنسي المشهور اليكسيس دي توكفيل في تقرير إلى مجلس النواب في باريس سنة 1834، "الجزائر هي فرنسا دون القوانين والنفاق... لقد تجاوزنا في البربرية البربر الذين أردنا قيادتهم إلى الحضارة. ثم نشكيت من عدم قدرتهم على التحضر".

لم يتوقف الاستعمار الفرنسي في حدود ذلك، بل دمرت أيضا عاصمة الشرق الجزائري، قسنطينة، بعد أن استولى عليها الفرنسيون في محاولتهم الثانية سنة 1837. وقامت الجيوش الفرنسية محاربي منطقة القبائل في ستينات القرن التاسع عشر ودمرت قراهم عندما تمرد سكانها في عام 1871.

حينها، لم تعد أعداد الضحايا معروفة. وبالإضافة إلى الخسائر البشرية، فقدت الجزائر أفضل أراضيها الزراعية التي أصبحت ملكا للمستعمرين الفرنسيين. ووفقا لماكدوغال، قد تكون حصيدا القتلى 650 ألفا وربما حتى 825 ألفا. لكن تزامن عمليات القوات الفرنسية، مع انتشار المجاعة والمرض بيني بان العدد كان أكبر من ذلك بكثير.

وفي هذا السياق التاريخي الذي يجمع فرنسا والجزائر مع إعادة النظر في العنف الذي مارسه الدول الأوروبية وأمريكا على الذين استعمرتهم واستعبدتهم على مَرَّ القرون، طالبت الجزائر باستعادة رفات 40 مقاتلا ضد الاستعمار إلى أرض الوطن وذلك في وقت لا تزال البلاد تنتظر اعتذارات من باريس لتسوية الماضي الاستعماري الأليم. وفي اليوم المصادف للذكرى 58 للاستقلال، وارت الجزائر رفات 24 مناضلا ضد الاستعمار استعادتتهم من فرنسا، فيما ظلت الحقبة الاستعمارية